# تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

# Daily Media Monitering Report for Helth Industry

**اليوم :** الأربعاء

**التاريخ:** ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16343

نائب جلالة الملك ولي العهد يزور مجلس النواب.. ويؤكد:

# العمل بروح الفريق الواحد فريق البحرين نهج راسخ

## إرادة وعزيمة فريق البحرين مستمرة بما يسهم في تحقيق تطلعات المواطنين

## التعاون البنّاء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

## نتطلع إلى تعاون الجميع لتحقيق المنجزات الحضارية ومواصلة الاستثمار في الكفاءات الوطنية

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة نائب جلالة الملك ولي العهد أن مملكة البحرين تواصل العمل بروح الفريق الواحد فريق البحرين نهج راسخ يتجسد الوطني، مشيرا إلى أن التطوير والتقدم من أجل الوطن والمواطن ينبثق من رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وأشاد سموه بمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك المعظم لدى تفضل جلالته بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وما جاء به من توجهات لصالح مملكة البحرين وكافة أبنائها والتي تصب في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة للمملكة.

وقال سموه إننا نؤكد الحرص على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للوصول إلى الأهداف المنشودة للاستراتيجيات والخطط والبرامج من أجل خلق الفرص النوعية للمواطنين في الحاضر والمستقبل، مشيرا إلى تطلعه إلى تعاون الجميع من أجل تحقيق المزيد من المنجزات الحضارية، ومواصلة الاستثمار في الكفاءات الوطنية بما يعود بالخير والنماء على الجميع.

جاء ذلك لدى تفضل سموه أمس بزيارة مجلس النواب، يرافقه أعضاء الحكومة، حيث كان في استقبال سموه لدى وصوله أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، وعلي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى.

وأشار صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك ولي العهد إلى أن إرادة وعزيمة فريق البحرين مستمرة بما يسهم في تحقيق تطلعات المواطنين وتعزيز استدامة الخدمات المقدمة لهم وتحسين جودتها، ودفع عجلة التنمية الشاملة في كافة القطاعات نحو المزيد من الابتكار والتطوير، مشيرا إلى الحرص الدائم على ترسيخ قيم الاستدامة والتنافسية والعدالة لتنفيذ كافة برامج التطوير وفق أعلى المعايير في كل مسارات العمل بروح فريق البحرين الواحد من خلال التعاون البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وبتكليف من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء بعرض برنامج الحكومة على مجلس النواب خلال جلسته التي عُقدت أمس.

وخلال جلسة مجلس النواب التي رئيس مجلس النواب كلمة ترحيبية رحب بها بالشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وبأعضاء الحكومة، ثم دعا نائب رئيس مجلس الوزراء إلى استعراض برنامج الحكومة ٢٠٢٣ – ٢٠٢٦ أمام مجلس النواب.

وقد ألقى الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء خطاباً حول برنامج الحكومة ٢٠٢٣ – ٢٠٢٦ هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم الموقر

رئيس مجلس النواب

أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد...

فإنه ليسعدني اليوم ونحن نلتقي مع بداية فصل تشريعي جديد من عمر مسيرة الخير والنماء بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، أن أهنئكم وزملاءكم أعضاء مجلس الشورى على الثقة الملكية السامية، وثقة المواطنين الكرام، والتي عبروا عنها بإرادتهم الحرة، ومشاركتهم الفاعلة والإيجابية في اختياركم كممثلين للشعب في الانتخابات الأخيرة التي شهدت أعلى نسبة مشاركة.

كما يشرفني أن أعرب عن اعتزازي بتكليف سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لي لتقديم برنامج الحكومة للفصل التشريعي السادس ٢٠٢٣ – ٢٠٢٦ إلى مجلسكم الموقر، متشرفا في الوقت نفسه بنقل تحيات سموه حفظه الله، وامتنانه الصادقة لمجلسكم بالتوفيق والنجاح خلال هذه الدورة تحقيقاً لتطلعات المواطن البحريني الذي هو محور التنمية وغايتها الأساسية.

معالي الرئيس.. أصحاب السعادة،

يأتي برنامج الحكومة للفصل التشريعي السادس تحت شعار (من التعافي إلى النمو المستدام) منسقا مع الأهداف الوطنية المعتمدة، وذلك ضمن مسارات العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين)، والتي اختطتها الحكومة لتمزيد من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطنين.

وقد روعي عند إعداد البرنامج تضمينه ما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحسين جودة الخدمات وتقديمها باستدامة وتنافسية وعدالة، وبمزيد من الابتكار والتطوير وفق أعلى المعايير. ولذا، فإن هذا البرنامج يتكون من عشرة أهداف، وثلاث أولويات سيتم تنفيذها من خلال مبادرات عدة موزعة على خمسة محاور تغطي الجوانب السيادية والتشريعية، والبنية التحتية والبيئة، والتعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، والخدمات المجتمعية، إضافة إلى الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

ولقد تبلورت أهداف البرنامج وأولوياته ومحاوره مما ورد في كتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والخطاب السامي لجلالته خلال تفضله -أيده الله- بافتتاح دور الانعقاد الحادي الأول من الفصل التشريعي السادس، والذي يعد خارطة طريق لما ستتقاسمه من عمل، وما ستنجزه من مسؤوليات وطنية مشتركة خلال السنوات الأربع المقبلة، والتي تستوجب منا تحديد الأولويات بدقة وترتيبها بالشكل الأمثل بما يتلاءم مع متغيرات الواقع والتكيف مع مستجداته، وبما يمكننا من الاستعداد التام للمرحلة القادمة بما تحمله من تحديات، كما يجسد البرنامج خلاصة سلسلة من ورش العمل التي شارك فيها الجسم التنفيذي للجهاز الحكومي بمختلف مستوياته، والتي عقدت تحت عنوان (التطلعات المستقبلية).

ومن هنا، فإن الحكومة تؤكد استمرارها في القيام بدورها المتمثل في تعزيز أمن واستقرار المجتمع، وترسيخ حريات أفراده وحماية حقوقهم، وتطوير التشريعات المواكبة لمسيرة التنمية الشاملة، وضمان استدامة البنية التحتية، والتركيز على المبادرات والمشاريع المعززة لمستويات الأمن الغذائي، والعمل على مواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة، وتسهيل الإجراءات الجاذبة للاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، والارتقاء بأداء التعليم والتدريب ورفع فاعلية هذه المنظومة وتوجيه نتائجها الإيجابية لرفع المستوى المعيشي، وتقديم حلول إسكانية مبتكرة بالشراكة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات المواطنين، وضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة وكفاءة، ودعم قطاعي الشباب والرياضة، وتطوير الخدمات الاجتماعية من خلال العمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي وتوجيهه لمستحقيه، ونشر التوعية وتعزيز الثقافة من خلال وسائل الإعلام، وتشجيع الكوادر الحكومية وتطوير قدراتها، ودعم كافة الجهود المعززة للتحول الرقمي في الإجراءات والخدمات الحكومية.

إننا اليوم وإذ نقبل على مرحلة جديدة من العمل الوطني، لنؤكد الحرص على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يحقق الأهداف المنشودة للاستراتيجيات والخطط والبرامج لصالح المواطنين.

ختاماً، نسأل المولى عز وجل أن يعيننا وإياكم على حمل أمانة المسؤولية.

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16343

# «أخبار الخليج» تنشر برنامج الحكومة «من التعافي إلى النمو المستدام»

تم إعداد برنامج الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٦) استرشادا بكتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والخطاب السامي لجلالته خلال تفضله أيده الله بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وباستلهام المبادئ والأسس التي نص عليها ميثاق العمل الوطني، ودستور مملكة البحرين، وتطلعات رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ومختلف أبعاد التنمية الشاملة.

وترتكز منهجية العمل الحكومي على ترسيخ مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة لتنفيذ كافة برامج التطوير وفق أعلى المعايير في جميع مسارات العمل الوطني، وتعزيز مكانة مملكة البحرين في الريادة والابتكار في المجالات كافة؛ ومواصلة العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين) تحت شعار (حب التحدي وعشق الإنجاز)، وذلك بالتعاون البناء مع السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ومواصلة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وقد روعي عند إعداد البرنامج إدراج التوجهات التي تسهم في تحقيق تطلعات المواطن محور التنمية وغاياتها، وتعزيز استدامة الخدمات المقدمة له وتحسين جودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في كافة القطاعات.

ويركز برنامج الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٦) على تحقيق ثلاث أولويات ينبثق منها عدد من الأهداف التي تسعى حكومة مملكة البحرين لتنفيذها نحو مزيد من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطن، وفيما يلي الأولويات التي تضمنها البرنامج:

١- أمن واستقرار وعدالة.
٢- تعاف اقتصادي وتنمية مستدامة.
٣- خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية.

وقد تضمن البرنامج خمسة محاور: المحور السياسي والتشريعي، ومحور البنية التحتية والبيئة، ومحور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، ومحور الخدمات المجتمعية، بالإضافة إلى محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد تم إعداده مع الأخذ في الاعتبار مخرجات ورش العمل التي عقدت تحت عنوان: (التطلعات المستقبلية) التي شارك فيها المسؤولون من مختلف القطاعات الحكومية، ليجسد البرنامج مشاركة فاعلة في إعداده من الفريق الذي سيتولى تنفيذه على أكمل وجه بإذن الله.

### الأهداف العامة

○ خلق المزيد من الفرص النوعية للمواطنين في مختلف المجالات.
○ ترسيخ الأمن المجتمعي بما يدعم جهود التنمية والازدهار.
○ تطوير كفاءة برامج الدعم الاجتماعي وتوجيهها إلى مستحقيها من المواطنين.
○ دعم مساعي التنمية الشاملة بالتحول إلى اقتصاد انتاجي ومزدهر.
○ مواصلة السعي لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي.
○ البناء على قواعد الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيزها بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة.
○ الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية ودعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية.
○ مواصلة العمل على تطوير الأداء ووجودة الخدمة الحكومية واستدامتها للمواطنين.
○ تعزيز تقدم المرأة البحرينية وإسهاماتها في الحياة العامة والاقتصاد الوطني.
* رفد القطاع الشبابي بالمقومات التي تمكنه من زيادة مشاركته في التنمية والإنجاز.

### المحاور

أولا: أمن واستقرار وعدالة

المحور السياسي والتشريعي

### تعزيز الأمن والاستقرار

○ ترسيخ مبدأ سيادة القانون في مختلف البرامج والخطط.
○ الإسهام في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والترابط المجتمعي والأسري.
○ الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين والمقيمين.
○ مواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والدول الحليفة والصديقة.
○ الاستمرار في تعزيز وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية.
○ الاستعداد المستمر لمواجهة الظروف الاستثنائية والكوارث.
○ ترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة
○ تعزيز حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وفق أسس ومبادئ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢٢-٢٠٢٦.
○ مواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين.
○ الاستمرار في تطبيق السياسات والبرامج المعززة للعدالة وحماية حقوق العمال ومكافحة الاتجار بالبشر.

### تطوير التشريعات لضمان مواكبتها متطلبات التنمية

○ الاستمرار في تعزيز وتطوير البيات التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
○ تطوير التشريعات التي تسهم في مساعي تحقيق التنمية الشاملة وتعزز تنافسية المملكة عالميا.
○ تطوير البيات استحداث وتعديل التشريعات بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية.
○ مشاركة المجتمع في عملية تطوير التشريعات.
○ التثقيف والتوعية بالتشريعات القائمة في مملكة البحرين لرفع مستوى الوعي، وتحقيق الاستفادة القصوى من كافة التشريعات لصالح الجميع.

### تطوير خدمات التقاضي وإجراءاته

○ دعم الجهاز القضائي إداريا من خلال تطوير البيات وخدمات التقاضي وتنفيذ الأحكام والتحول الرقمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.
○ ضمان وضوح وسهولة الوصول إلى العدالة، ومواصلة تنفيذ التشريعات المرتبطة بها وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.
○ دعم التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية القضائية والقانونية.

ثانيا: تعاف اقتصادي وتنمية مستدامة

### محور البنية التحتية والبيئة

الاستمرار في تطوير البنية التحتية لدعم جهود التنمية
○ التخطيط الاستراتيجي والمستقبلي الأمثل بما يتواءم مع متطلبات التنمية المستدامة.
○ تعزيز التكامل بين كافة الجهات لرفع جودة خدمات البنية التحتية.
○ التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لاستدامة تطوير البنية التحتية.
○ الاستمرار في جهود تطوير البيات تخطيط وتصنيف الأراضي لتلبي احتياجات التنمية في القطاعين العمراني والعقاري.
○ تطوير قاعدة معلوماتية لخدمات البنية التحتية والمشاريع الحكومية والخاصة بما يعزز من الكفاءة والفاعلية.
○ تهيئة البنية التحتية للمشاريع التنموية الكبرى والقطاعات الاقتصادية الواعدة.
○ الارتقاء بالمرافق العامة وصيانتها.
○ تعزيز فاعلية انظمة التنقل والطرق في المملكة وتنوعها.
○ الاستمرار في توفير خدمات الكهرباء والماء بجودة وكفاءة وتشجيع استخدامات مصادر الطاقة المتجددة.
○ مواصلة تطوير انظمة الصرف الصحي ووضع الحلول الملائمة لمواكبة متطلبات التطور العمراني.
○ مواصلة تطوير قطاع الاتصالات بما يعزز من التنافسية وجذب الاستثمارات.
○ تسريع وتيرة الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية واستدامة التمويلات اللازمة لها.

### تعزيز الأمن الغذائي والموارد المائية

○ مواصلة تنفيذ السياسات والمشاريع التي تعزز من مستوى الأمن الغذائي وتنوع سلاسل الإمداد واستدامتها.
○ رفع كفاءة إنتاج واستهلاك المياه وتعزيزا لمساعي الاستدامة.
○ الارتقاء بالقدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية والاستثمار فيها، وتسهيل سبل الحصول على التكنولوجيا لزيادة الإنتاج الغذائي.
○ متابعة مشاريع الأمن الغذائي بالتعاون مع القطاع الخاص.

### مواجهة التغيرات في المناخ والحفاظ على البيئة والموارد

○ المحافظ على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها لضمان استدامتها.
○ مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير والسياسات المتعلقة بتوسعة الرقعة الخضراء.
○ رفع كفاءة إدارة المخلفات.
○ تحفيز التحول إلى الصناعات والمباني الخضراء.
○ تشجيع مختلف القطاعات لخفض الانبعاثات للحد من التغير المناخي.
○ مواصلة العمل على تحقيق الهدف المرحلي للوصول إلى الحياد الكربوني.
○ رفع الوعي وتعزيز الشراكة المجتمعية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاك الموارد.
○ حماية واستدامة المناطق المحمية والحياة الفطرية.

محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية

### خلق فرص عمل واعدة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين

○ تعزيز وتنمية القطاعات الواعدة لخلق فرص التوظيف النوعية ذات الأجر المجزي بالشراكة مع القطاع الخاص.
○ طرح برامج ومبادرات لرفع الإنتاجية وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بهدف رفع أجور المواطنين، وتحفيز فرص توظيفهم كخيار اول بالتعاون مع القطاع الخاص.
○ تعزيز دور المواطنين في ريادة الأعمال.
○ تعزيز برامج التدريب المهني لتنمية الكفاءات الوطنية.
○ الاستثمار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها.
○ استدامة الصناديق التقاعدية لمواصلة تمكينها من الوفاء بالتزاماتها من خلال حفظ معاشات وحقوق المتقاعدين وأسرهم.

### تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها

○ جعل المملكة الخيار الأمثل لجذب الاستثمارات من أجل خلق الفرص الواعدة للمواطنين.
○ تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية الداعمة للاستثمار.
○ تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية، بهدف زيادة كفاءة وسرعة تقديم الخدمة.
○ تطوير وزيادة كفاءة الإجراءات المنظمة لعمليات المناقصات والمزايدات الحكومية.

### تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

○ الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تهدف إلى نمو الاقتصاد وخلق فرص واعدة للمواطنين في قطاعات التعليم، والصحة، والإسكان، والشباب والرياضة، والبنية التحتية، والمواصلات والاتصالات، والصناعة، والسياحة، وتخطيط المدن الجديدة.
○ تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

### تنمية القطاعات الواعدة

○ تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات التحفيزية لهذه القطاعات، وهي: قطاع النفط والغاز، قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع الخدمات المالية، قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي.
○ تعزيز أنشطة التطوير والبحث والابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم جهود تنمية القطاعات الواعدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

### الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي

○ الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن.
○ العمل على تنفيذ السياسات التي تسهم في التحول من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي.
○ تنفيذ السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية.
○ تطوير إجراءات الانضباط الحكومي وترشيدها بما يضمن كفاءة الصرف.
○ تطوير البيات تحصيل الإيرادات الحكومية.
○ استمرار تعزيز شراكات المملكة مع الأسواق الإقليمية والدولية.
ثالثا: خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية

الارتقاء بأداء التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي
○ تطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقل قدرات ومهارات الطلبة، وربطها بمتطلبات سوق العمل.
○ مواصلة الارتقاء بجودة وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وكوادرها لتعزيز أداء التعليم والتدريب.
○ تعزيز فاعلية الحوكمة بدءا من مرحلة التعليم المبكر، تحقيقا للتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية.
○ تشجيع البحث العلمي والارتقاء به.

### حلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين

○ تمكين المواطن من الاستفادة من خدمات إسكانية متميزة.
○ الاستمرار في تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامة الخدمات.
○ تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين.

### تعزيز جودة الخدمات الصحية

○ استدامة خدمات الرعاية الصحية ذات التنافسية العالية بما يعزز من جودة الحياة.
○ مواصلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين.
○ تطوير سياسات ومبادرات في مجال الصحة العامة وزيادة الوعي المجتمعي والوقاية.
○ الارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكوادرها.

### تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية

○ الارتقاء بقطاع الشباب وتطوير البرامج المخصصة لهم.
○ اكتشاف وصقل وإبراز المواهب لدى الشباب، وترسيخ نهج الإبداع والابتكار.
○ توفير البيئة الجاذبة لاستقطاب الأنشطة والبرامج الشبابية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

### دعم القطاع الرياضي لمواصلة تحقيق الانجازات

○ تطوير السياسات لتمكين الأندية والمراكز الشبابية من القيام بدورها.
○ إصلاح شأن المملكة في مختلف المحافل الرياضية من خلال مواصلة الإنجازات الرياضية على المستويين الإقليمي والعالمي.
○ تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم وترويج القطاع الرياضي.

### تطوير واستدامة الخدمات الاجتماعية وضمان جودتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي

○ رفع كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، بما يلبي احتياجات المواطنين الأساسية ويوفر لهم حقهم الكامل من الحياة الكريمة.
○ تطوير وتسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية.
○ المواصلة في تقديم الخدمات الاجتماعية للطفل والأسرة والمسنين وذوي الإعاقة (ذوي الهمم).
○ توفير البيئة اللازمة لتمكين المؤسسات الأهلية من المشاركة في العملية التنموية.
○ العمل على تعزيز وتطوير برامج تنمية الأسر المنتجة والمبدعة.
○ تعزيز مفاهيم الشراكة المجتمعية والعمل التطوعي.

### تعزيز دور الإعلام في تحقيق الأولويات الوطنية

○ تعزيز دور قطاع الإعلام في التوعية والتثقيف بالأولويات الوطنية.
○ تطوير قطاع الإعلام لرفع تنافسيته واستدامته.
○ تعزيز دور الإعلام والثقافة بما يحافظ على الإرث الوطني والحضاري.

### تمكين وتطوير الكوادر الحكومية

○ مواصلة تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لتطوير الكوادر الحكومية.
○ رفع إنتاجية الموظف الحكومي وربط قياس الأداء به وتعزيز الإبداع والابتكار.
○ تحويل مفهوم الابتكار والانتماء المؤسسي إلى عمل وثقافة مؤسسية فاعلة ودائمة.
○ دعم المبادرات النوعية والتخصصات المستقبلية المطلوبة.

### الحوكمة والرقابة وتعزيز المساءلة

○ تعزيز مفهوم الحوكمة بهدف تحسين الممارسات الإدارية.
○ تعزيز آليات وأدوات الرقابة في الأجهزة الحكومية.
○ متابعة تنفيذ توصيات التقارير الرقابية وتحقيق المساءلة.

### تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي

○ المواصلة في تبني التخطيط الاستراتيجي الموحد بين الجهات الحكومية.
○ مواصلة الدفع بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
○ دعم الجهود الرامية إلى رقمنة الخدمات والمعاملات الحكومية وجعلها إلكترونية بشكل شامل تدريجيا.
○ مواصلة تطوير الأنظمة وتبني التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بما يسهم في توظيف التطور الرقمي في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية.
○ تعزيز الأمن السيبراني بهدف خلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة لحماية البيانات وضمان سريتها.
○ تعزيز أداء الجهات الحكومية في الأنظمة الحكومية الرقمية (مثل أنظمة: سجلات وبنايات وتواصل).

### تعزيز متابعة الأداء الحكومي

○ تعزيز ربط وتكامل أنظمة الخدمات الحكومية لرفع كفاءتها.
○ متابعة قياس تنفيذ المبادرات والمشاريع ووجودة الخدمات الحكومية بناء على أفضل الممارسات.
○ تطوير قاعدة المعلومات والإحصائيات الدقيقة المحددة التي تسهم في عملية اتخاذ القرار.
○ إرساء ثقافة التميز والتنافسية في العمل الحكومي، ورفع مستوى الجودة وقياس الأداء.
○ مواصلة تعزيز مفهوم التكامل بين الجهات الحكومية.
○ العمل على تعزيز وتطوير برامج تنمية الأسر المنتجة والمبدعة.
○ رفع وتحسين جودة تقديم الخدمة الحكومية وقياسها برضا المتعاملين.

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16343

# الملكية للجراحين في إيرلندا تشارك في مؤتمر البحرين الدولي للجروح

شارك عدد من الأساتذة من الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا في دبلن في مؤتمر البحرين الدولي الأول للجروح، والذي عُقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢ في مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية بالشراكة الاستراتيجية مع منظمة Wounds International الدولية.وقد قدمت البروفيسور زينة مور رئيسة كلية التمريض والقبالة ومديرة مركز أبحاث الجروح والصدمات الجلدية (Skin Wounds and Trauma-SWaT) في الكلية الملكية للجراحين في دبلن، في المؤتمر محاضرة عن أساليب الوقاية والعلاج من قرح الضغط (الفراش). يذكر أن البروفيسور زينة قد حصلت في مارس ٢٠٢٢ على جائزة Life Achievement Award، من الاتحاد العالمي لجمعيات التئام الجروح، وذلك تقديراً لمساهمتها البارزة في تحسين رعاية الجروح خلال مسيرتها المهنية. ونشرت البروفيسور زينة أكثر من ٢٧٦ مقالة ودليلاً إرشاديا ووثيقة معتمدة وفصلا في كتاب عن مجال التئام الجروح وترميم الأنسجة، وتشغل حاليا منصب رئيسة الهيئة الاستشارية الأوروبية لشرح الضغط (الفراش) لمجموعة حوكمة التوجيه المهني الدولية. وقالت البروفيسور زينة مور عن مشاركتها في المؤتمر: «أود أن أهنئ منظمي هذا المؤتمر الذي تأسس على مفهوم أهمية العمل كفريق متعدد التخصصات لعلاج المرضى المصابين بجروح والتأكد من تلقيهم الرعاية اللازمة. ولقد عرض هذا المؤتمر أحدث استراتيجيات الوقاية والعلاج لمكافحة مشكلة الجروح المتزايدة، وقد أتيحت للمشاركين في هذا المؤتمر فرصة فريدة لتطوير مهاراتهم وتعزيز كفاءتهم في هذا المجال المهم من الممارسة السريرية».

وقال البروفيسور سمير العتوم رئيس جامعة البحرين الطبية: «أهنئ اللواء بروفيسور الشيخ خالد بن علي آل خليفة قائد الخدمات الطبية الملكية، والعقيد طبيب نايف عبدالرحمن لوري رئيس التعليم المستمر للأطباء وإدارة التدريب والتطوير في الخدمات الطبية الملكية ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر البحرين الدولي الأول للجروح، بنجاح هذا المؤتمر المهم، الذي استعرض آخر المستجدات في مجال العناية بالجروح، وأوجز الإسهامات المحققة في تطوير حلول مبتكرة وفعّالة للعناية بالجروح. كما نعرب عن تقديرنا لزملائنا في الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا بدبلن وجميع منظمي المؤتمرات على مساعيهم لتطوير الابتكارات المختلفة في مجال تحسين التئام الجروح والعناية بها لمنفعة المرضى».

P 8
Link

## وفق تصنيف دولي معتمد والأولوية لحالات الإنعاش..

# تفعيل خدمة الرعاية العاجلة على مدار الساعة في ٣ مراكز صحية

كتبت: فاطمة علي

أعلنت مراكز الرعاية الأولية تفعيل خدمة الرعاية العاجلة على مدار الساعة في ٣ مراكز صحية «سترة الصحي، جدحفص، يوسف انجنير الصحي» بما يسهم في تطوير واستدامة خدمات القطاع الصحي وتعزيز كفاءته ويضمن حصول المرضى على العلاج الملائم في الوقت المناسب وفق حالتهم الصحية وضمن نطاق الرعاية الصحية الأولية باتباع تصنيف معتمد دولي، إذ يتم تسجيل المرضى وفق نظام دولي معتمد لتحديد الأولويات لعلاج الحالات العاجلة بكفاءة، حيث يقوم النظام بتصنيف كل حالة بناء على درجة خطورتها وتكون آلية التصنيف وفق ٥ مستويات ذات ألوان مختلفة.

وبينت مراكز الرعاية الأولية عبر حساباتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي في وقت سابق بأن المستوى الاول يكون لحالات الإنعاش والتي يتم تحديدها باللون الأزرق ويتم مباشرتها حالا وبدون انتظار من قبل طبيب الرعاية العاجلة حتى استقرار الحالة وثم تحويلها لقسم الطوارئ في المستشفى، بينما تتم مباشرة حالات الطوارئ والتي خصص لها اللون الأحمر من قبل طبيب الرعاية العاجلة حتى استقرار الحالة وثم تحويلها لقسم الطوارئ بالمستشفى، موضحة بأن اللون الاصفر حدد لمباشرة الحالات العاجلة والتي يتم تحويلها لطبيب الرعاية العاجلة، بينما خصص اللون الاخضر للحالات شبه العاجلة والتي تعتبر من الحالات المستقرة ويتم تحويلها لطبيب الرعاية العاجلة، فيما يتم التعامل مع الحالات غير العاجلة بتحديدها باللون الأبيض ويتم تحويلها لطبيب العائلة في المراكز الصحية التابعة لها في أقرب موعد متاح.

وأكدت مراكز الرعاية الاولية أن هذه الخدمة لا تعتبر بديلا عن خدمات قسم الطوارئ في الرعاية الثانوية «المستشفيات» للحالات الحرجة والطارئة، انما هي خدمة صحية تقدم ضمن نطاق الرعاية الصحية الاولية وتعتمد على نظام الفرز في مراكز الرعاية الصحية الاولية والتي تم تحديدها وتوزيعها بمختلف محافظات المملكة.

أكدت مراكز الرعاية الصحية الأولية في تصريح سابق أنها تولي كل الاهتمام لتقديم كافة الخدمات الصحية لجميع مرتادي المراكز الصحية بالتساوي وبأعلى مستويات الجودة، منوهة بأنه يتم اعتماد إنشاء المراكز الصحية وتوزيعها في مملكة البحرين وفق معايير معتمدة، مبينة بأن كل مركز صحي يقدم كافة الخدمات ضمن إطار الرعاية الأولية بحيث يتم توزيع المراكز في كافة محافظات مملكة البحرين مع الأخذ بالاعتبار التعداد السكاني والمسافة والوقت المستغرق للوصول إلى المركز، ويتم توزيع القوى العاملة من أطباء وممرضين وصيادلة وفنيين وغيرهم من اختصاصي الخدمات الصحية المساندة والخدمات الإدارية لتقديم الخدمات للمرتادين التابعين لكل مركز صحي.

P 9
Link

ALAYAM الأيام
سنبيدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12310

# نائب الملك: تجسيد روح الفريق الواحد في مختلف مسارات العمل الوطني

# الحكومة تؤكد استمرارها تعزيز الأمن وترسيخ الحريات وتطوير التشريعات

معالي الرئيس، أصحاب السعادة..

يأتي برنامج الحكومة للفصل التشريعي السادس تحت شعار (من التعافي إلى النمو المستدام) متسقًا مع الأهداف الوطنية المنشودة، وذلك ضمن مسارات العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين)، والتي اختطتها الحكومة لمزيد من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطنين.

وقد رُوعي عند إعداد البرنامج تضمينه ما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحسين جودة الخدمات وتقديمها باستدامة وتنافسية وعدالة، وبمزيد من الابتكار والتطوير وفق أعلى المعايير. ولذا، فإن هذا البرنامج يتكون من عشرة أهداف، وثلاث أولويات سيتم تنفيذها من خلال مبادرات عدة موزعة على خمسة محاور تغطي الجوانب السيادية والتشريعية، والبنية التحتية والبيئة، والتعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، والخدمات المجتمعية، إضافة إلى الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

ولقد تبلورت أهداف البرنامج وأولوياته ومحاوره مما ورد في كتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، والخطاب السامي لجلالته خلال تفضله - أيده الله - بافتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس، والذي يعد خارطة طريق لما سننقاسمه من عمل، وما سنتحمله من مسؤوليات وطنية مشتركة خلال السنوات الأربع المقبلة، والتي تستوجب منا تحديد الأولويات بدقة وترتيبها بالشكل الأمثل بما يتلاءم مع متغيرات الواقع والتكيف مع مستجداته، وبما يمكننا من الاستعداد التام للمرحلة القادمة بما تحمله من تحديات. كما يجسد البرنامج خلاصة سلسلة من ورش العمل التي شارك فيها الجسم التنفيذي للجهاز الحكومي بمختلف مستوياته، والتي عقدت تحت عنوان (التطلعات المستقبلية).

ومن هنا، فإن الحكومة تؤكد استمرارها في القيام بدورها المتمثل في تعزيز أمن واستقرار المجتمع، وترسيخ حريات أفراده وحماية حقوقهم، وتطوير التشريعات المواكبة لمسيرة التنمية الشاملة، وضمان استدامة البنية التحتية، والتركيز على المبادرات والمشاريع المعززة لمستويات الأمن الغذائي، والعمل على مواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة، وتسهيل الإجراءات الجاذبة للاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، والارتقاء بأداء التعليم والتدريب ورفع فاعلية هذه المنظومة وتوجيه نتائجها الإيجابية لرفع المستوى المعيشي، وتقديم حلول إسكانية مبتكرة بالشراكة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات المواطنين، وضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة وكفاءة، ودعم قطاعي الشباب والرياضة، وتطوير الخدمات الاجتماعية من خلال العمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي وتوجيهه لمستحقيه، ونشر التوعية وتعزيز الثقافة من خلال وسائل الإعلام، وتشجيع الكوادر الحكومية وتطوير قدراتها، ودعم كافة الجهود المعززة للتحول الرقمي في الإجراءات والخدمات الحكومية.

إننا اليوم وإذ نقبل على مرحلة جديدة من العمل الوطني، لنؤكد الحرص على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يحقق الأهداف المنشودة للاستراتيجيات والخطط والبرامج لصالح المواطنين.

ختامًا، نسأل المولى عز وجل أن يعيننا وإياكم على حمل أمانة المسؤولية، وخدمة هذا الوطن الغالي وكافة أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من جانبه، أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب أن مملكة البحرين تمضي قدمًا بعزيمة صادقة وإرادة وطنية جامعة، في ظل المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى أن هذا اجتماع يؤكد مواصلة العمل والإنجاز تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية، وتحقيقًا لتطلعات المواطنين الذين شاركوا في العملية الانتخابية التشريعية والبلدية، مؤكدًا دعم الجهود الحكومية في مواصلة تنفيذ جميع خطط التعافي الاقتصادي وبرامج التوازن المالي، وتوجيه نتائجها الإيجابية لصالح الوطن والمواطنين، بما يعزز من رفع المستويات المعيشية للأسرة البحرينية.

P 3
Link

الأيام ALAYAM
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12310

3 أولويات تشمل الأمن.. الاقتصاد.. والخدمات الحكومية

# «الأيام» تنشر تفاصيل برنامج عمل الحكومة 2023 – 2026

## 100 بند يندرج تحت 5 محاور رئيسية و10 أهداف عامة

سارة نجيب

حدد برنامج عمل الحكومة 2023 2026– الأولويات الثلاثة وهي الأمن والاستقرار والعدالة، التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الخدمة الحكومية ذات الجودة والتنافسية.
وتضمن البرنامج 10 أهداف عامة شملت خلق المزيد من الفرص النوعية للمواطنين في مختلف المجالات، ترسيخ الأمن المجتمعي بما يدعم جهود التنمية والازدهار، تطوير كفاءة برامج الدعم الاجتماعي وتوجيهها لمستحقيها من المواطنين، دعم مساعي التنمية الشاملة بالتحول إلى اقتصاد إنتاجي ومزدهر.
كما تضمنت الأهداف مواصلة السعي لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي، البناء على قواعد الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيزها بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة، الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية ودعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، مواصلة العمل على تطوير الأداء وجودة الخدمة الحكومية واستدامتها للمواطنين، وتعزيز تقدم المرأة البحرينية وإسهاماتها في الحياة العامة والاقتصاد الوطني، علاوة على رفد القطاع الشبابي بالمقومات التي تمكنه من زيادة مشاركته في التنمية والإنجاز.

### تعزيز القدرات الدفاعية والاستعداد للظروف الاستثنائية والكوارث

### حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان ومشاركة المرأة في التنمية

### مشاركة المجتمع في تطوير التشريعات بما يواكب الممارسات العالمية

### دعم وتطوير آليات وخدمات التقاضي وتنفيذ الأحكام والتحول الرقمي

وفيما يتعلق بمحاور البرنامج، فقد شملت كل من المحور السيادي والتشريعي، محور البنية التحتية والبيئة، محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، بالإضافة إلى محور الخدمات المجتمعية ومحور الأداء الحكومي والتحول الرقمي.
وتفصيلياً، بين البرنامج عدد من البنود ضمن المحور السيادي والتشريعي أبرزها تعزيز الأمن والاستقرار الذي سيتم تحقيقه من خلال ترسيخ مبدأ سيادة القانون في مختلف البرامج والخطط، الإسهام في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والترابط المجتمعي والأسري، الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين والمقيمين، مواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والدول الحليفة والصديقة، والاستمرار في تعزيز وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية، والاستعداد للستمر لمواجهة الظروف الاستثنائية والكوارث.
كما تضمن المحور بنداً يتعلق بترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة شمل تعزيز حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وفق أسس ومبادئ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022 – 2026، ومواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين، والاستمرار في تطبيق السياسات والبرامج المعززة للعدالة وحماية حقوق العمال ومكافحة الاتجار بالبشر.
وفيما يتعلق بتطوير التشريعات لضمان مواكبتها لمتطلبات التنمية، بين البرنامج أنه سيتم الاستمرار في تعزيز وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتطوير التشريعات التي تسهم في مساعي تحقيق التنمية الشاملة، وتعزز تنافسية المملكة عالمياً، وتطوير آليات استحداث وتعديل التشريعات بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع في عملية تطوير التشريعات، والتثقيف والتوعية بالتشريعات القائمة في مملكة البحرين: لرفع مستوى الوعي، وتحقيق الاستفادة القصوى من كافة التشريعات لصالح الجميع.
وحدد البرنامج ضمن المحور ذاته بنداً يتعلق بتطوير خدمات التقاضي وإجراءاته، أشار إلى أنه سيتم دعم الجهاز القضائي إدارياً من خلال تطوير آليات وخدمات التقاضي وتنفيذ الأحكام والتحول الرقمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ضمان وضوح وسهولة الوصول إلى العدالة، ومواصلة تنفيذ التشريعات المرتبطة بها وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، فضلاً دعم التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية القضائية والقانونية.
وفيما يتعلق بهدف التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة، والذي تضمن محور البنية التحتية والبيئة.
وبالبيئة، فقد حدد البرنامج بند الاستمرار في تطوير البنية التحتية لدعم جهود التنمية، والذي يشمل التخطيط الاستراتيجي والمستقبلي الأمثل بما يتوامم مع متطلبات التنمية المستدامة، تعزيز التكامل بين كافة الجهات لرفع جودة خدمات البنية التحتية، التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لاستدامة تطوير البنية التحتية، والاستمرار في جهود تطوير آليات تخطيط وتصنيف الأراضي لتلبية احتياجات التنمية في القطاعين العمراني والعقاري.
وضمن البند نفسه، بين البرنامج أنه سيتم العمل على تطوير قاعدة معلوماتية لخدمات البنية التحتية والمشاريع الحكومية والخاصة بما يعزز من الكفاءة والفاعلية، تهيئة البنية التحتية للمشاريع التنموية الكبرى والقطاعات الاقتصادية الواعدة، والارتقاء بالمرافق العامة وصيانتها، بالإضافة إلى تعزيز فاعلية أنظمة التنقل والطرق في المملكة وتنوعها.
وبين البرنامج أنه سيتم الاستمرار في توفير خدمات الكهرباء والماء بجودة وكفاءة وتشجيع استخدامات مصادر الطاقة المتجددة، ومواصلة تطوير أنظمة الصرف الصحي، ووضع الحلول الملائمة لمواكبة متطلبات التطور العمراني، ومواصلة تطوير قطاع الاتصالات بما يعزز التنافسية وجذب الاستثمارات، وتسريع وتيرة توفير الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية واستدامة التمويلات اللازمة لها.
وتضمن البرنامج بند يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي والموارد المائية، جاء فيه مواصلة تنفيذ السياسات والمشاريع التي تعزز من مستويات الأمن الغذائي وتنويع سلاسل الإمداد واستدامتها، رفع كفاءة إنتاج واستهلاك المياه تعزيزاً لمساعي الاستدامة، الارتقاء بالقدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية والاستثمار فيها، تسهيل سبل الحصول على التكنولوجيا لزيادة الإنتاج الغذائي، ومتابعة مشاريع الأمن الغذائي بالتعاون مع القطاع الخاص.
وبالنسبة للبند المتعلق بمواجهة التغيرات في المناخ والحفاظ على البيئة والموارد، بين البرنامج أنه ستتم المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها لضمان استدامتها، مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير والسياسات المتعلقة بتوسعة الرقعة الخضراء، رفع كفاءة إدارة المخلفات، وتحفيز التحول للصناعات والمباني الخضراء.
كما بين البند أنه سيتم العمل على تشجيع مختلف القطاعات لخفض الانبعاثات للحد من التغير المناخي، ومواصلة العمل على تحقيق الهدف المرحلي للوصول للحياد الكربوني، رفع الوعي وتعزيز الشراكة المجتمعية لزيادة كفاءة الطاقة وترشيد استهلاك الموارد، وحماية واستدامة المناطق المحمية والحياة الفطرية.
وفيما يتعلق بمحور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، فقد تضمن البرنامج بند يتعلق بخلق فرص عمل واعدة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، والذي من ضمنه تعزيز وتنمية القطاعات الواعدة لخلق فرص التوظيف النوعية ذات الأجر المجزي بالشراكة مع القطاع الخاص. كما تضمن البند طرح برامج ومبادرات لرفع الإنتاجية وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بهدف رفع أجور المواطنين، وتعزيز فرص توظيفهم كخيار أول بالتعاون مع القطاع الخاص.
وضمن البند ذاته، شمل البرنامج تعزيز دور المواطنين في ريادة الأعمال، تعزيز برامج التدريب المهني لتنمية الكفاءات الوطنية، الاستمرار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها، فضلاً عن استدامة الصناديق التقاعدية لمواصلة تمكينها من الوفاء بالتزاماتها من خلال حفظ معاشات وحقوق المتقاعدين وأسرهم.
وفيما يتعلق بتسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها، تضمن البرنامج جعل المملكة الخيار الأمثل لجذب الاستثمارات من أجل خلق الفرص الواعدة للمواطنين، وتطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية الداعمة للاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية، بهدف زيادة كفاءة وسرعة تقديم الخدمة، وتطوير وزيادة كفاءة الإجراءات المنظمة لعمليات المناقصات والمزايدات الحكومية.
وأشار البرنامج ضمن المحور ذاته لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تهدف لنمو الاقتصاد وخلق فرص واعدة للمواطنين في قطاعات: التعليم، الصحة، الإسكان، الشباب والرياضة، البنية التحتية، المواصلات والاتصالات، الصناعة، السياحة وتخطيط المدن الجديدة. علاوة على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

وضمن الهدف المتعلق بتقديم خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية، شمل البرنامج محور الخدمات المجتمعية، والذي من ضمن بنوده الارتقاء بأداء التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي، وبين أنه سيتم تطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقلقدرات ومهارات الطلبة، وربطها بمتطلبات سوق العمل.
وتضمن البرنامج بند يتعلق بتطوير وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وكوادرها لتعزيز أداء التعليم والتدريب، وتعزيز فاعلية الحوكمة بدءاً من مرحلة التعليم المبكر، تحقيقاً للتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وتشجيع البحث العلمي والارتقاء به.
وتضمن المحور بند يتعلق بحلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين، شملت تمكين المواطنين من الاستفادة من خدمات إسكانية مميزة، الاستمرار في تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامة الخدمات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين.
وأشار البرنامج لبند تعزيز جودة الخدمات الصحية، والذي جاء من ضمنه استدامة خدمات الرعاية الصحية ذات التنافسية العالية بما يعزز من جودة الحياة، مواصلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين، وتطوير سياسات ومبادرات في مجال الصحة العامة وزيادة الوعي المجتمعي والوقاية، بالإضافة إلى الارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكوادرها.
وحدد برنامج عمل الحكومة بنداً يتعلق بتمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية، أوضح أنه سيتم الارتقاء بقطاع الشباب وتطوير البرامج المخصصة لهم، كاكتشاف وصقل وإبراز المواهب لدى الشباب، وترسيخ نهج الإبداع والابتكار، بالإضافة لتوفير البيئة الجاذبة لاستقطاب الأنشطة والبرامج الشبابية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
ومن ضمن المحور ذاته، أشار البرنامج لدعم القطاع الرياضي لمواصلة تحقيق الإنجازات، من خلال تطوير السياسات لتمكين الأندية والمراكز الشبابية من القيام بدورها، إعلاء شأن المملكة في مختلف المحافل الرياضية من خلال مواصلة الإنجازات الرياضية على المستوى الإقليمي والعالمي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم وترويج القطاع الرياضي.
وفيما يتعلق بتطوير واستدامة الخدمات الاجتماعية وضمان جودتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي، أوضح البرنامج أنه سيتم رفع كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، بما يلبي احتياجات المواطنين الأساسية، وبوفر لهم حقهم الكامل من الحياة الكريمة، وتطوير وتسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، للواصلة في تقديم الخدمات الاجتماعية للطفل والأسرة والمسنين وذوي الإعاقة (ذوي الهمم)، وتوفير البيئة اللازمة لتمكين المؤسسات الأهلية من المشاركة في العملية التنموية، والعمل على تعزيز وتطوير برامج تنمية الأسر المنتجة والمبدعة، وتعزيز مفاهيم الشراكة المجتمعية والعمل التطوعي.
وحدد البرنامج عدد من البنود ضمن محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي، تضمنت تمكين وتطوير الكوادر الحكومية من خلال مواصلة تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لتطوير الكوادر الحكومية، رفع إنتاجية الموظف الحكومي وربط قياس الأداء به وتعزيز الإبداع والابتكار، تحويل مفهوم الابتكار والانتماء المؤسسي إلى عمل وثقافة مؤسسية فاعلة ودائمة، ودعم المبادرات النوعية والتخصصات المستقبلية المطلوبة.
كما شمل المحور بند يتعلق بالحوكمة والرقابة وتعزيز المساءلة أشار لتعزيز مفهوم الحوكمة بهدف تحسين الممارسات الإدارية، تعزيز أدوات وأدوات الرقابة في الأجهزة الحكومية، متابعة تنفيذ توصيات التقارير الرقابية وتحقيق المساءلة.
وتضمن المحور بند تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي، والذي شمل المواصلة في تبني التخطيط الاستراتيجي الموحد بين الجهات الحكومية، مواصلة الدفع بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، دعم الجهود الرامية إلى رقمنة الخدمات والمعاملات الحكومية وجعلها إلكترونية بشكل شامل تدريجياً، ومواصلة تطوير الأنظمة وتبني التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بما يسهم في توظيف التطور الرقمي في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية.
وشدد البند على تعزيز الأمن السيبراني بهدف خلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة لحماية البيانات وضمان سريتها، وتعزيز أداء الجهات الحكومية في الأنظمة الحكومية الرقمية مثل أنظمة سجلات وبنايات وتواصل.
وحدد البرنامج بند تعزيز دور الإعلام في تحقيق الأولويات الوطنية، والذي تضمن تعزيز دور قطاع الإعلام في التوعية والتثقيف بالأولويات الوطنية، تطوير قطاع الإعلام لرفع تنافسيته واستدامته، وتعزيز دور الإعلام والثقافة بما يحافظ على الإرث الوطني والحضاري.
أما بالنسبة لمحور تعزيز متابعة الأداء الحكومي، بين البرنامج أنه سيتم تعزيز ربط وتكامل أنظمة الخدمات الحكومية لرفع كفاءتها، متابعة قياس تنفيذ المبادرات والمشاريع ووجودة الخدمات الحكومية بناء على أفضل الممارسات، تطوير قاعدة المعلومات والإحصائيات الدقيقة المحدثة التي تسهم في عملية اتخاذ القرار، إرساء ثقافة التميز والتنافسية في العمل الحكومي، ورفع مستوى الجودة وقياس الأداء، مواصلة تعزيز مفهوم التكامل بين الجهات الحكومية، ورفع وتحسين جودة تقديم الخدمة الحكومية وقياسها برضا المتعاملين.

P 5
Link

ALWATAN
الوطن
يومية – شاملة – تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6220

بشعار «من التعافي إلى النمو المستدام»

# خالد بن عبدالله: برنامج الحكومة من 10 أهداف و3 أولويات عبر مبادرات في 5 محاور

بتكليف من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء بعرض برنامج الحكومة على مجلس النواب خلال جلسته التي عُقدت أمس.

وخلال جلسة مجلس النواب ألقى رئيس مجلس النواب كلمة ترحيبية رحب بها بالشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وبأعضاء الحكومة، ثم دعا نائب رئيس مجلس الوزراء إلى استعراض برنامج الحكومة 2023-2026 أمام مجلس النواب.

وقد ألقى معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء خطاباً حول برنامج الحكومة 2023-2026 هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد بن سلمان المسلّم الموقر

رئيس مجلس النواب

أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،،،

فإنه ليسعدني اليوم ونحن نلتقي مع بداية فصل تشريعي جديد من عمر مسيرة الخير والنماء بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، أن أهنئكم وزملاءكم أعضاء مجلس الشورى على الثقة الملكية السامية، وثقة المواطنين الكرام، التي عبروا عنها بإرادتهم الحرة، ومشاركتهم الفاعلة والإيجابية في اختياركم كممثلين للشعب في الانتخابات الأخيرة التي شهدت أعلى نسبة مشاركة.

كما يشرفني أن أعرب عن اعتزازي بتكليف سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لي لتقديم برنامج الحكومة للفصل التشريعي السادس 2023-2026 إلى مجلسكم الموقر، متشرفاً في الوقت نفسه بنقل تحيات سموه حفظه الله، وأمنياته الصادقة لمجلسكم بالتوفيق والنجاح خلال هذه الدورة تحقيقاً لتطلعات المواطن البحريني الذي هو محور التنمية وغايتها الأساسية.

معالي الرئيس، أصحاب السعادة،

يأتي برنامج الحكومة للفصل التشريعي السادس تحت شعار (من التعافي إلى النمو المستدام) متسقاً مع الأهداف الوطنية المنشودة، وذلك ضمن مسارات العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين)، والتي اختطتها الحكومة لمزيد من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطنين.

وقد روعي عند إعداد البرنامج تضمينه ما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحسين جودة الخدمات وتقديمها باستدامة وتنافسية وعدالة، وبمزيد من الابتكار والتطوير وفق أعلى المعايير. ولذا، فإن هذا البرنامج يتكون من عشرة أهداف، وثلاث أولويات سيتم تنفيذها من خلال مبادرات عدة موزعة على خمسة محاور تغطي الجوانب السيادية والتشريعية، والبنية التحتية والبيئة، والتعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، والخدمات المجتمعية، إضافة إلى الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

ولقد تبلورت أهداف البرنامج وأولوياته ومحاوره مما ورد في كتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والخطاب السامي لجلالته خلال تفضله -أيده الله- بافتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس، والذي يعد خارطة طريق لما ستتقاسمه من عمل، وما ستتحمله من مسؤوليات وطنية مشتركة خلال السنوات الأربع المقبلة، والتي تستوجب منا تحديد الأولويات بدقة وترتيبها بالشكل الأمثل بما يتلاءم مع متغيرات الواقع والتكيف مع مستجداته، وبما يمكننا من الاستعداد التام للمرحلة القادمة بما تحمله من تحديات. كما يجسد البرنامج خلاصة سلسلة من ورش العمل التي شارك فيها الجسم التنفيذي للجهاز الحكومي بمختلف مستوياته، والتي عقدت تحت عنوان (التطلعات المستقبلية).

ومن هنا، فإن الحكومة تؤكد استمرارها في القيام بدورها المتمثل في تعزيز أمن واستقرار المجتمع، وترسيخ حريات أفراده وحماية حقوقهم، وتطوير التشريعات المواكبة لمسيرة التنمية الشاملة، وضمان استدامة البنية التحتية، والتركيز على المبادرات والمشاريع المعززة لمستويات الأمن الغذائي، والعمل على مواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة، وتسهيل الإجراءات الجاذبة للاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، والارتقاء بأداء التعليم والتدريب ورفع فاعلية هذه المنظومة وتوجيه نتائجها الإيجابية لرفع المستوى المعيشي، وتقديم حلول إسكانية مبتكرة بالشراكة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات المواطنين، وضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة وكفاءة، ودعم قطاعي الشباب والرياضة، وتطوير الخدمات الاجتماعية من خلال العمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي وتوجيهه لمستحقيه، ونشر التوعية وتعزيز الثقافة من خلال وسائل الإعلام، وتشجيع الكوادر الحكومية وتطوير قدراتها، ودعم كافة الجهود المعززة للتحول الرقمي في الإجراءات والخدمات الحكومية.

إننا اليوم وإذ نقبل على مرحلة جديدة من العمل الوطني، لنؤكد الحرص على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يحقق الأهداف المنشودة للاستراتيجيات والخطط والبرامج لصالح المواطنين.

ختاماً، نسأل المولى عز وجل أن يعيننا وإياكم على حمل أمانة المسؤولية، وخدمة هذا الوطن الغالي وكافة أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

P 7
Link

الوطن ALWATAN
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6220

يتضمن 5 محاور تشمل 23 مبادرة

# الوطن تنشر برنامج الحكومة 2023 – 2026

» محمد رشاد

حدد برنامج الحكومة للسنوات 2023 – 2026، الذي تم إطلاقه أمس 10 أهداف، و3 أولويات مقسمة على 5 محاور بهدف خلق المزيد من الفرص النوعية للمواطنين في مختلف المجالات، وترسيخ الأمن المجتمعي لدعم جهود التنمية والازدهار، وتطوير كفاءة برامج الدعم الاجتماعي وتوجيهها لمستحقيها من المواطنين، إلى جانب دعم مساعي التنمية الشاملة بالتحول إلى اقتصاد إنتاجي ومزدهر.

وأكد أهمية مواصلة السعي لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي والبناء على قواعد الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيزها لتحقيق أبعاد التنمية الشاملة، فضلاً عن الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية، ودعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، ومواصلة العمل على تطوير الأداء وجودة الخدمة الحكومية واستدامتها للمواطنين، وتعزيز تقدم المرأة البحرينية وإسهاماتها في الحياة العامة والاقتصاد الوطن، ورفد القطاع الشبابي بالمقومات التي تمكنه من زيادة مشاركته في التنمية والإنجاز.

وتضمن برنامج الحكومة الذي رفعته السلطة التنفيذية لمجلس النواب أمس خلال الجلسة الاعتيادية الثانية من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس وتم إحالته من المجلس إلى اللجنة المشكلة لدراسة البرنامج بشعار «من التعافي إلى النمو المستدام» 3 أولويات مهمة، وهي أمن واستقرار وعدالة، وتعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة، وخدمة حكومية ذات جودة وتنافسية، كما اشتمل على 5 محاور تضمنت المحور السياسي والتشريعي، ومحور البنية التحتية والبيئة، محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، ومحور الخدمات المجتمعية، ومحور الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

وشمل المحور السياسي والتشريعي ضمن مبادراته «أمن واستقرار وعدالة»، لترسيخ مبدأ سيادة القانون في مختلف البرامج والخطط، والإسهام في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والترابط المجتمعي والأسري، والحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين والمقيمين، ومواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والدول الحليفة والصديقة، بجانب الاستمرار في تعزيز وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية والاستعداد المستمر لمواجهة الظروف الاستثنائية والكوارث.

أما مبادرة «ترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة»، فتهدف إلى تعزيز حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وفق أسس ومبادئ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026، ومواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين والاستمرار في تطبيق السياسات والبرامج المعززة للعدالة وحماية حقوق العمال ومكافحة الاتجار بالبشر.

ومن متطلبات البرنامج في محوره الأول، تطوير التشريعات لضمان مواكبتها لمتطلبات التنمية بغرض الاستمرار في تعزيز وتطوير التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتطوير التشريعات التي تسهم في مساعي تحقيق التنمية الشاملة، وتعزز تنافسية المملكة عالمياً، وتطوير آليات استحداث وتعديل التشريعات بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية، ومشاركة المجتمع في عملية تطوير التشريعات والتثقيف والتوعية بالتشريعات القائمة في البحرين، لرفع مستوى الوعي وتحقيق الاستفادة القصوى من كافة التشريعات لصالح الجميع، بالإضافة إلى تطوير خدمات التقاضي وإجراءاته لدعم الجهاز القضائي إدارياً من خلال تطوير آليات وخدمات التقاضي والتنفيذ والتحول الرقمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وضمان وضوح وسهولة الوصول إلى العدالة ومواصلة تنفيذ التشريعات وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، ودعم التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية القضائية والقانونية.

أما المحور الثاني للبرنامج، والذي يأتي ضمن «أولوية تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة» وهو محور البنية التحتية والبيئة، فيهدف إلى الاستمرار في تطوير البنية التحتية لدعم جهود التنمية والتخطيط الاستراتيجي والمستقبلي الأمثل، مع تعزيز التكامل بين كافة الجهات لرفع جودة خدمات البنية التحتية، والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لاستدامة تطوير البنية التحتية، والاستمرار في جهود تطوير آليات تخطيط وتصنيف الأراضي لتلبي احتياجات التنمية في القطاعين العمراني والعقاري، بجانب تطوير قاعدة معلوماتية لخدمات البنية التحتية والمشاريع الحكومية، وتهيئة البنية التحتية للمشاريع التنموية الكبرى والقطاعات الاقتصادية الواعدة، والارتقاء بالمرافق العامة وصيانتها، وتعزيز فاعلية أنظمة التنقل والطرق في وتنوعها، والاستمرار في توفير خدمات الكهرباء والماء بجودة وكفاءة، وتشجيع استحداث مصادر الطاقة المتجددة، مع مواصلة تطوير أنظمة الصرف الصحي، ووضع الحلول الملائمة لمواكبة متطلبات التطور العمراني، وتطوير قطاع الاتصالات، وتسريع وتيرة توفير الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية واستدامة التمويلات اللازمة لها.

كما تندرج مبادرة تعزيز الأمن الغذائي والموارد المائية تحت ذات المحور، ضمن برنامج الحكومة بهدف مواصلة تنفيذ السياسات والمشاريع التي تعزز من مستويات الأمن الغذائي، وتنويع سلاسل الإمداد واستدامتها، ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك المياه تعزيزاً لمساعي الاستدامة، والارتقاء بالقدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية والاستثمار فيها، وتسهيل سبل الحصول على التكنولوجيا لزيادة الإنتاج الغذائي، مع متابعة مشاريع الأمن الغذائي بالتعاون مع القطاع الخاص، فيما تشمل مبادرات مواجهة التغيرات في المناخ والحفاظ على البيئة والموارد ضرورة المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها لضمان استدامتها، ومواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير والسياسات المتعلقة بتوسعة الرقعة الخضراء، ورفع كفاءة إدارة المخلفات، وتحفيز التحول للصناعات والمباني الخضراء، تشجيع مختلف القطاعات لخفض الانبعاثات للحد من التغير المناخي، ومواصلة العمل على تحقيق الهدف المرحلي للوصول للحياد الكربوني، رفع الوعي وتعزيز الشراكة المجتمعية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاك الموارد، وحماية واستدامة المناطق المحمية والحياة الفطرية.

وأما محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، فشمل خلق فرص عمل واعدة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تعزيز وتنمية القطاعات الواعدة لخلق فرص التوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص، وطرح برامج ومبادرات لرفع الإنتاجية وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بهدف رفع أجور المواطنين، وتعزيز فرص توظيفهم كخيار أول، وتعزيز دور المواطنين في ريادة الأعمال، وتعزيز برامج التدريب المهني لتنمية الكفاءات الوطنية، والاستمرار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها، واستدامة الصناديق التقاعدية، كما احتوى على تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها لجعل المملكة الخيار الأمثل لجذب الاستثمارات، وتطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية الداعمة للاستثمار، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية لزيادة كفاءة وسرعة تنفيذ الخدمة، وتطوير وزيادة كفاءة الإجراءات المنظمة لعمليات المناقصات والمزايدات الحكومية.

وضم تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى لضمان الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، التي تهدف لنمو الاقتصاد وخلق فرص واعدة للمواطنين في قطاعات: التعليم، والصحة، والإسكان، والشباب، والرياضة، والبنية التحتية، والمواصلات، والصناعة، والسياحة، وتخطيط المدن الجديدة، فضلاً عن تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، كذلك ضم تنمية القطاعات الواعدة لتشجيع الاستثمار فيها من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات التحفيزية لهذه القطاعات وهي: قطاع النفط والغاز، قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع الخدمات المالية، قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، وتعزيز أنشطة التطوير والبحث والابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم جهود تنمية القطاعات الواعدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

فيما تهدف مبادرة الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن، والعمل على تنفيذ السياسات التي تسهم في التحول من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي، وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تهدف لتحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية، وتطوير إجراءات الإنفاق الحكومي وترشيدها بما يضمن كفاءة الصرف، وتطوير آليات تحصيل الإيرادات الحكومية، مع استمرار تعزيز شراكات المملكة مع الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي ما يتعلق بمحور «الخدمات المجتمعية»، الذي يهدف إلى خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية عرض الارتقاء بأداء التعليم والتدريب، وتشجيع البحث العلمي لتطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقل قدرات ومهارات الطلبة، وربطها بمتطلبات سوق العمل، ومواصلة الارتقاء بجودة وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وكوادرها لتعزيز أداء التعليم والتدريب، وتعزيز فاعلية الحوكمة بدءاً من مرحلة التعليم المبكر، تحقيقاً للتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتشجيع البحث العلمي والارتقاء به.

كما يهدف إلى حلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين بهدف تمكين المواطن من الاستفادة من خدمات إسكانية متميزة، والاستمرار في تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامة الخدمات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين.

ويشمل أيضاً تعزيز جودة الخدمات الصحية لاستدامة خدمات الرعاية الصحية ذات التنافسية العالية بما يعزز من جودة الحياة، ومواصلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين، وتطوير سياسات ومبادرات في مجال الصحة العامة، وزيادة الوعي المجتمعي والوقاية، والارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكوادرها.

كما يشمل هذا المحور كذلك، تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية عبر الارتقاء بقطاع الشباب وتطوير البرامج المخصصة لهم، واكتشاف وصقل وإبراز المواهب لدى الشباب، وترسيخ نهج الإبداع والابتكار، وتوفير البيئة الجاذبة لاستقطاب الأنشطة والبرامج الشبابية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بجانب دعم القطاع الرياضي لمواصلة تحقيق الإنجازات من خلال تطوير السياسات لتمكين الأندية والمراكز الشبابية من القيام بدورها، وإعلاء شأن المملكة في مختلف المحافل الرياضية من خلال مواصلة الإنجازات الرياضية على المستوى الإقليمي والعالمي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم وترويج القطاع الرياضي.

أما فيما يتعلق بتطوير واستدامة الخدمات الاجتماعية وضمان جودتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي، فهي تهدف إلى رفع كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، بما يلبي احتياجات المواطنين الأساسية ويوفر لهم حقهم الكامل من الحياة الكريمة، وتطوير وتسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، والمواصلة في تقديم الخدمات الاجتماعية للطفل والأسرة والمسنين وذوي الإعاقة إلى توفير البيئة الآزمة لتمكين المؤسسات الأهلية من المشاركة في العملية التنموية، والعمل على تعزيز وتطوير برامج تنمية الأسر المنتجة والمبدعة، وتعزيز مفاهيم الشراكة المجتمعية والعمل التطوعي، بجانب تعزيز دور الإعلام في تحقيق الأولويات الوطنية عبر تعزيز دوره في التوعية والتثقيف بالأولويات الوطنية، تطوير القطاع لرفع تنافسيته واستدامته، وتعزيز دوره بما يحافظ على الإرث الوطني والحضاري.

فيما شمل محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي» تمكين وتطوير الكوادر الحكومية»، بغرض مواصلة تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لتطوير الكوادر الحكومية، ورفع إنتاجية الموظف الحكومي وربط قياس الأداء به وتعزيز الإبداع والابتكار، وتحويل مفهوم الابتكار والانتماء المؤسسي إلى عمل وثقافة مؤسسية فاعلة ودائمة، ودعم المبادرات النوعية والتخصصات المستقبلية المطلوبة، كذلك شمل الحوكمة والرقابة وتعزيز المساءلة بهدف تعزيز مفهوم الحوكمة لتحسين الممارسات الإدارية، وتعزيز آليات وأدوات الرقابة في الأجهزة الحكومية، ومتابعة تنفيذ توصيات التقارير الرقابية وتحقيق المساءلة.

كما احتوى على مبادرة تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي للموصلة في تبني التخطيط الاستراتيجي الموحد بين الجهات الحكومية، ومواصلة الدفع بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، كذلك دعم الجهود الرامية إلى رقمنة الخدمات والمعاملات الحكومية وجعلها إلكترونية بشكل شامل تدريجيا، مع الأخذ في الاعتبار مواصلة تطوير الأنظمة وتبني التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بما يحقق توظيف التطور الرقمي في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية، فضلاً عن تعزيز الأمن السيبراني لخلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة لحماية البيانات وسريتها، وتعزيز أداء الجهات الحكومية في الأنظمة الحكومية الرقمية مثل أنظمة سجلات، وتواصل.

**المحور السيادي والتشريعي يشمل 4 عناصر أبرزها تطوير التشريعات وخدمات التقاضي**

**خلق فرص التوظيف وتسهيل الإجراءات التجارية والحلول الإسكانية أهم ملامح البرنامج**

P 6
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن
العدد: 6220

# إطلاق منصة «صحة البحرين تهمنا» لتعزيز الوعي بالقضايا الصحية

تم إطلاق منصة «صحة البحرين تهمنا »، والتي تعد منصة إلكترونية متخصصة تهدف إلى تعزيز وعي المواطنين والمقيمين في البحرين بالقضايا الصحية المتنوعة.

وقال المدير التنفيذي لشركة الهلال للمؤتمرات والمعارض، جبران عبدالرحمن: «إن هذه المبادرة الطموحة تعد جزءاً من التزامنا بتعزيز الصحة والرفاهية في البحرين وجميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. إننا جميعاً ندرك تأثير الصحة على جودة الحياة، ولكن في نفس الوقت يتعين علينا إيلاء أهمية مماثلة للرفاهية والعمل على تجنب الإصابة بالأمراض من خلال أسلوب حياتنا. إن مبادرة «صحة البحرين تهمنا» تهدف إلى نشر هذا الوعي بين أفراد المجتمع».

وسيكون موقع BahrainHealthMatters.com بمثابة مركز للمعلومات المتعلقة بمختلف الأمور الصحية. وسيقوم الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي بعرض آخر الأخبار والمستجدات المتعلقة بالصحة، فضلاً عن وجود محتوى تعليمي متطور. وتشتمل المكتبة على مقالات متخصصة من هيئات دولية تسهل الوصول إلى المشورة الصحية.

ويسعى الموقع إلى تلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع البحريني من خلال «الأكاديمية» التي سوف تنظم الورش الصحية والمناقشات المثمرة التي يجريها متخصصون في المجال الطبي. وستتعاون الأكاديمية في هذا الصدد مع شركاء التدريب «هيلث كابيتا». وتركز حملة الصحة والرفاهية على تعزيز الوعي العام بالموضوعات التي تشجع على إتباع أسلوب الحياة الصحي، وستشتمل على العديد من القضايا المتنوعة، بما في ذلك الصحة، ومستحضرات التجميل، والتغذية، والرياضة، والعلاجات البديلة. وقال مدير المشروع أحمد سليمان: «إن هذه المبادرة الطموحة سوف يكون حدثاً مستمراً طول العام من خلال الفعاليات الافتراضية والحضورية التي تعمل على الترويج للصحة والرفاهية. وستلقى حملتنا دعماً قوياً من خلال تواجدنا النشط على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة التي ستطرح الأخبار وآخر المستجدات مع روابط للموقع الإلكتروني. إن BahrainHealthMatters.com عبارة عن منصة معلوماتية فقط، وليست بديلاً للخبرات الطبية العلاجية المتخصصة، ونوصي كل شخص يعاني من أي عرض صحي باستشارة الطبيب».

وتلقى حملة «صحة البحرين تهمنا» دعماً أيضاً من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في البحرين.

P 8
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5181

تعزيز التعاون بين السلطتين تحقيقا للأهداف المنشودة... سمو نائب الملك المعظم ولي العهد:

مضامين الخطاب السامي تصب في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة

# البحرين تواصل العمل بروح الفريق الـــواحد بمختلف مسارات العمل الوطني

نتطلع إلى تعاون الجميع من أجل تحقيق مزيد من المنجزات الحضارية

مواصلة الاستثمار في الكفاءات الوطنية بما يعود بالخير والنماء على الجميع

## إرادة وعزيمة فريق البحرين مستمرة بما يسهم في تحقيق تطلعات المواطنين

## دفع عجلة التنمية الشاملة في جميع القطاعات نحو مزيد من الابتكار والتطوير

### برنامج العمل الحكومي:

- 10 أهداف و3 أولويات تنفذ من خلال مبادرات موزعة على 5 محاور
- "من التعافي إلى النمو المستدام"... برنامج العمل الحكومي للفصل التشريعي الجديد
- دعم كل الجهود المعززة للتحول الرقمي في الإجراءات والخدمات الحكومية
- تسهيل الإجراءات الجاذبة للاستثمار وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي
- تعزيز أمن واستقرار المجتمع وترسيخ حريات أفراده وحماية حقوقهم
- الارتقاء بالمنظومة التعليمية وتوجيه نتائجها الإيجابية لرفع المستوى المعيشي
- تقديم حلول إسكانية مبتكرة بالشراكة مع "الخاص" لتلبية احتياجات المواطنين

### رئيس النواب:

- البحرين تمضي قدمًا بعزيمة صادقة وإرادة وطنية جامعة
- دعم الجهود الحكومية في مواصلة تنفيذ كل خطط التعافي الاقتصادي
- رفع المستويات المعيشية للأسرة البحرينية

P 2-3

Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5181

- تأليف أكثر من 100 قصة خلال النسخ الثلاث للمسابقة
- تركيزنا على موضوع "من أنا" يهدف لتعزيز الثقافة البحرينية

**البلاد | منال الشيخ**

**أكدت رئيس مجلس أمناء مؤسسة بحرين ترست فاطمة البلوشي أن المؤسسة قامت بتأسيس ما يقارب 15 مدرسة مصغرة حول العالم و3 فضاءات داخل مملكة البحرين وكذلك مشروع الطريق التعليمي، مردفة أن هناك العديد من المشروعات التعليمية التي سيتم إنجازها خلال العام المقبل.**

**وأشارت في حوار مع "البلاد"، إلى أن ما ميز النسخة الثالثة لمسابقة تأليف القصص للأطفال والناشئة 2022 هو تركيزها على أحد المواضيع الخاصة بالبرامج التعليمية التي تطرحها مؤسسة بحرين ترست في مشروع مدارس المستشفى، والمدارس المصغرة والفضاءات وهو موضوع "من أنا".**

**وأوضحت أن أكثر من 100 مؤلف شاركوا حيث تم تأليف أكثر من 100 قصة خلال النسخ الثلاث للمسابقة وكانت الفئة المتصدرة هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 - 30 سنة.**

**وفيما يلي نص الحوار:**

الأربعاء 21 ديسمبر 2022 - 27 جمادى الأولى 1444 - العدد 5181



## أسسنا 15 مدرسة مصغرة حول العالم و3 فضاءات... البلوشي لـ"البلاد":

# حديقة تعليمية معلقة وضم ذوي الأمراض المستعصية بمدارس المستشفى

- خلق الحلول الذكية بالتعليم أولوية
- نؤمن بمقولة التعلم متاح للجميع
- بصدد افتتاح فضاء تعليمي جديد بالمملكة
- التخطيط جارٍ لمسابقة الأطفال الموهوبين

**» حدّثينا عن بداية انطلاقة مؤسسة بحرين ترست؟**

- بدأت رحلة مؤسسة بحرين ترست منذ العام 2010م في مقرها الرئيسي السابق بمنطقة الرفاع الشرقي، وكان أول مشروع تم تنفيذه في التعليم مدرسة نجع حبران في مصر، ومن ثم طُبق نموذج المدارس المصغرة في المستشفيات الحكومية وأول مدرسة مستشفى في مملكة البحرين كانت مدرسة دينا كانو المصغرة بمجمع السلمانية الطبي وكانت انطلاقة مؤسسة بحرين ترست بسيطة إلا أنها تحولت إلى عدد كبير من الإنجازات داخل وخارج البحرين.

**» ما هي الأهداف الرئيسية للمؤسسة؟**

- تقوم مؤسسة بحرين ترست بالتركيز على العديد من الأهداف التي من شأنها تغيير حياة الأفراد والمجتمع المحلي والدولي للأفضل، ومن أهم الأهداف التي تعمل مؤسسة بحرين ترست على تحقيقها هو نشر التعليم عن طريق خلق حلول ذكية تسهم في تيسير عملية التعليم لمن هم في أمس الحاجة لها فتم العمل على تحقيق هذا الهدف عبر تأسيس ما يقارب 15 مدرسة مصغرة حول العالم و3 فضاءات داخل مملكة البحرين وكذلك مشروع الطريق التعليمي، وهناك العديد من المشروعات التعليمية التي سيتم إنجازها خلال العام المقبل.

**» هل من اختلاف بينكم كمؤسسة خيرية والجمعيات الخيرية؟**

- الاختلاف يكمن في توجه كل مؤسسة وجمعية خيرية والمجالات والعاملين فيها، ففي مؤسسة بحرين ترست نركز على 3 مجالات رئيسية وهي التعليم والتمكين الاقتصادي وخدمة المجتمع. ومجال التعليم على الحد الأكثر لأننا نؤمن بمقولة التعليم متاح للجميع.

**» ما الذي ميز مسابقة تأليف قصص الأطفال والناشئة بنسختها الثالثة؟**

- تميزت هذه النسخة من المسابقة بتركيزها على أحد الموضوعات الخاصة بالبرامج التعليمية التي تطرحها مؤسسة بحرين ترست في مشروع مدارس المستشفى، والمدارس المصغرة والفضاءات وهو موضوع "من أنا" وتم إعلان النتائج خلال شهر ديسمبر بالتزامن مع أعياد البحرين الوطنية وبالتأكيد واجهنا تحديات كثيرة خلال هذه النسخة جراء جائحة "كوفيد19-" من إغلاق وحرص على تطبيق الإجراءات الاحترازية إلا أننا استطعنا تجاوزها الحمد لله وتمكنا من إطلاق مسابقة تأليف القصص للأطفال والناشئة بالتعاون والشراكة مع هيئة البحرين للثقافة والآثار منذ العام 2018، ونشأت عن المسابقة نسختين سابقتين أخرى وفاز منها 12 قصة مما أصبح لدينا الآن مع النسخة الثالثة 18 قصة لمؤلفين ورسامين بحرينيين.

**» ما السر وراء تركيزكم على موضوع "من أنا" في هذه النسخة؟**

- تركيزنا على موضوع "من أنا" كإنسان بحريني يأتي بهدف تعزيز الثقافة والهوية البحرينية في مجتمعنا المحلي والمجتمعات الدولية الأخرى والجميل في ذلك أننا نقوم بإرسال قصصنا لمدارسنا المصغرة خارج البحرين في مصر، والهند، ومالي، والنيجر وذلك لنشر ثقافتنا وتعريفهم أكثر عن عاداتنا وتقاليدنا والعابنا الشعبية ومعالم بلادنا.

البلوشي مُكرّمة معصومة سند الحاصلة على المركز الأول بالمسابقة

**» ما هو الهدف الرئيسي من احتضانكم لهذه المسابقة؟**

- تأتي هذه المسابقة ضمن الجهود الرامية لتعزيز الإبداع والتحفيز الفكري والإنتاجية في التأليف القصصي لدى فئة الشباب، ومن منطلق توجه مؤسسة بحرين ترست اتجاه التعليم تقوم المؤسسة كل سنتين بمسابقة القصص لدعم المناهج التي يتم استخدامها في المدارس المصغرة داخل وخارج البحرين وأخيراً يتم استخدامها في الفضاءات التي تم افتتاحها وذلك لتعليم الطلبة من خلال اللعب والقراءة، ويتم في كل نسخة من المسابقة التركيز على مواضيع تعليمية من شأنها أن تخدم المشروعات الستة وهي: من أنا، إعادة التدوير، أفتح دكاني، أصمم مدينتي، رحلة حول العالم، وأنا طباخ ماهر. وفي الجانب الآخر، تقوم المؤسسة باحتضان هذه المسابقة في سبيل دعم الموهوبين من مؤلفين ورسامين بحرينيين الذين لم تسنح لهم الفرصة في كتابة قصة وطباعتها في السابق.

**» ماذا عن حجم المشاركات والفئات العمرية المتصدرة ذلك؟**

- بفضل الله، شارك أكثر من 100 مؤلف وتم تأليف أكثر من 100 قصة خلال النسخ الثلاث للمسابقة وكانت الفئة المتصدرة هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 - 30 سنة.

**» وما آلية تقييم الأعمال المشاركة في هذه المسابقة؟**

- وجود لجنة تحكيم مؤلفة من أكاديميين وخبراء في مجال تأليف قصص الأطفال من جامعة البحرين وخارجها.

**» هل تخططون لإطلاق مسابقة أو مبادرة مقبلة تستهدف الأطفال على وجه الخصوص؟**

- نعم، يتم التخطيط حالياً لمسابقة للأطفال الموهوبين.

**» فيما يتعلق بنشاطكم بالمؤسسة، ففي ماذا يتمثل؟ وهل من رعاة وداعمين أساسيين؟**

- يتمثل نشاط المؤسسة في المجالات الثلاث الرئيسية التي تركز عليها رسالة مؤسسة بحرين ترست وبفضل من الله هناك العديد من الداعمين والشركاء الرئيسيين مثل الوجيه محمد إبراهيم المؤيد الداعم الأول لمدرسة دينا كانو المصغرة، والوجيهة صفية علي كانو التي قامت بتمويل مشروع مركز صفية علي كانو للفنون والحرف اليدوية، والوجيه عادل سلمان كانو ممثل فضاء عادل سلمان كانو بدبار المحرق، وهناك العديد من البنوك والشركات المحلية والأفراد التي تقوم بدعم مشروعات مؤسسة بحرين ترست.

**» وماذا عن خططكم المستقبلية؟**

- تم رسم خريطة لسنتين قادمتين للمشروعات التي سيتم إنجازها مستقبلاً، حيث إنه تم بدء العمل على مدارس مستشفى جديدة في مملكة البحرين والتي ستضم فئة معينة من ذوي الأمراض المستعصية، بالإضافة إلى افتتاح فضاء تعليمي جديد داخل المملكة ليكون عدد الفضاءات 4 فضاءات في مختلف مناطق البحرين. ومن المحتمل أن يكون هناك أيضاً مشروع الحديقة التعليمية المعلقة والتي تعتبر أحد أوجه مشروع الطريق التعليمي.

**» ما فكرة مشروع مدارس المستشفيات؟ وما الهدف منه؟ وهل هناك خطة لأن يرى المشروع موقعاً له بالمستشفيات الخاصة؟**

- تقوم فكرة مدرسة المستشفى على أن تكون وسيلة لتعليم الأطفال المرضى خلال إقامتهم في المستشفى، فقد روعي في تصميمها أن تكون هناك غرفة تمكن الأطفال من التحصيل العلمي بأحدث التقنيات ووسائل التعليم المتطور، وفي الوقت نفسه، أن تكون ترفيهية وتعليمية وتثقيفية، تدخل البهجة والسعادة إلى قلوب الأطفال وأسرهم الذين يقضون وقتاً طويلاً بالمستشفى خلال فترة تلقي العلاج، حتى بعد الانتهاء من فترة العلاج يتم عمل العديد من البرامج الترفيهية والتدريبية لطلبة المدرسة بالإضافة إلى إقامة دروس تقوية في المواد الأساسية مثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات.

**» وهل المناهج هي ذاتها مناهج وزارة التربية والتعليم أم عبارة عن دروس تقوية؟**

- مناهجنا مختلفة عن مناهج وزارة التربية والتعليم وذلك من خلال تعليمها بطرق مبتكرة ومرحة.

## بداية "بحرين ترست" بسيطة وتحولت لعدد من الإنجازات بداخل المملكة وخارجها

P 10
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5181

* ندى نسيم
naseemnada313@gmail.com

لغد أجمل

# العلاج بالكتابة

تعددت أوجه العلاج النفسي في الآونة الأخيرة، وأصبحت فنيات العلاج التي يتبعها المتخصصون متعددة الأشكال وجميعها تطبق من أجل تخفيف حدة الضغوطات وخلق حالة من التوازن النفسي لدى الأفراد، ولعل من أبرز العلاجات المجدية مع بعض الحالات الكتابه العلاجية التي تتم ممارستها بدافع العلاج، وهي وسيلة إيجابية تساهم في تحقيق الراحة النفسية، وتساهم في التخفيف من حدة المشاعر والأفكار السلبية، خصوصا أن للكتابة التعبيرية تأثيراً على الجهاز المناعي وهذا ما أكده عالم النفس الشهير جيمس بيكر الذي جعل الطلاب يكتبون عن أكبر الصدمات في حياتهم خلال 15 دقيقة، ثم لاحظ تحسنا في صحتهم النفسية بعد ستة أشهر وتعافيهم من الأمراض الصحية البدنية كالربو والصداع النصفي وانقطاع النفس أثناء النوم، الأمر الذي جعل علم النفس يسلط الضوء أكثر على هذا الموضوع الشيق، فنحن نتفق على أن الكتابة متنفس لما يعتري النفوس من ضيق، حيث إنها طريقة تتم بها تصفية الذهن من المشاعر المختلفة التي يتعذر البوح بها أحياناً فتكون الورقة أقرب لاستقبال سيل المكبوتات والصراعات الداخلية.

ويعد العلاج النفسي عن طريق الكتابة أحد العلاجات الحديثة وإحدى الممارسات الإيجابية للتنفيس، فكل ما يحتاج إليه الفرد المثقل بالأفكار ورقة وقلم ويبدأ بالتعبير عن مشاعره، حيث لا يشترط أن تكون الكلمات في صياغة منظمة في الطرح بقدر ما تساهم في تصفية المشاعر من الشوائب، ويرى علماء النفس أن اعتماد هذه الطريقة يساهم في التعرف على الذات وفق خبراتها المؤلمة، وبالتالي يسهل التمييز بين الجوانب الإيجابية والسلبية والمعالجة المعرفية للذكريات المؤلمة.

إن تحرير الكلمات على الورق ممارسة إيجابية وصحية، خصوصا لدى الأشخاص المحبين للقلم، فمع القلم يتحرر الألم.

---

* كاتبة وأخصائية نفسية بحرينية

P 17
Link